المطلب الخامس: الاستعمال الجيد و السليم للمراجع

يُراد بالاستعمال الجيد و السليم للمراجع أن لا يُبالغ الباحث بالاعتماد على مرجع واحد فريد في أغلب الإحالات، بما يُعرضه لا شك لانتقادات ، كونه اعتمد على الفكر الواحد و القلم الواحد و الرأي الواحد. هذا الأمر لا يُحبذ في مجال البحوث العلمية عموما ، لأن الباحث هنا فقد حياده و تحيز لمرجع معين و أفرط في استعماله و الرجوع إليه، و كان يتعين عليه ، تطبيقا لمقتضيات البحث العلمي أن تتنوع مصادره لتتراكم الأفكار لديه و حتى يستطيع مقابلة الفكرة بالفكرة ، و الرأي بالرأي، و هذا هو دأب البحث العلمي.

وبطبيعة الحال، فيما خص استعمال الوعاء المرجعي يُقدم الباحث المراجع الخاصة على المراجع العامة، فيُشير لمرجع متخصص له علاقة بموضوع المذكرة، و يعطي له الأولوية مقارنة بغيره، و يشير لرسالة جامعية أو مذكرة تناولت الموضوع أو قريبة منه ، أفضل من الإشارة لمرجع عام ، أو يُشير لمقال منشور في مجلة متخصصة ، أو يعتمد على معلومات ذُكرت في مداخلة علمية منشورة ضمن تظاهرات علمية ، لها علاقة بموضوع البحث .

إن العطاء العلمي للباحث يزيد منسوبه فيما لو اعتمد الباحث بالأساس على المراجع المتخصصة فالأفكار العامة الموجودة في المراجع العامة تكاد تكون واحدة مع اختلاف الخطة أو عرض بعض الأفكار و المعلومات ، بينما الكتب المتخصصة و الرسائل الجامعية و المقالات المنشورة و الأوراق البحثية التي تم تقديمها في المؤتمرات العلمية ، تحتوي كلها على مخزون قوي و دقيق سيستفيد منه دون شك الباحث و يؤثر إيجابا على مردود عمله العلمي.

المطلب السادس: احترام قواعد الاقتباس

إن الكتابة العلمية تفرض على الباحث الاستعانة بأفكار و معلومات الآخرين ، سواء كانت كتاباتهم لها علاقة مباشرة بالموضوع محل الدراسة ، أو تناولتها بصفة جزئية و ثانوية . فإذا استعان الباحث بفكر الأخر تعين عليه الإشارة للمرجع وفق ما تم تبيانه سابقا.

يجد الباحث نفسه أحيانا يكتفي بالفكرة العامة أو المعلومة دون أن يستدل بفقرة معينة كما وردت في المرجع الذي بين يديه، و أحيانا أخرى تراه عكس ذلك ، فيحتاج إلى الاستدلال بالفقرة أو الفكرة كما كتبها صاحبها ، و هو ما يفرض التطرق لأنواع الاقتباس.

الفرع الأول: أنواع الاقتباس

ينقسم الاقتباس إلى أربعة أنواع : الاقتباس الحرفي او المباشر ، اقتباس الفكرة أو المعني أو ما يطلق عليه بالاقتباس غير المباشر، الاقتباس المتقطع و الاقتباس في الهوامش.

أ- الاقتباس الحرفي (المباشر)

لا يمكن للباحث أن يكتب كيفما يُريد و حسب رغبته ، فيخلط بين ألفاظه و عباراته مع عبارات و فقرات الآخرين، حينها يكون قد خالف قواعد المنهجية ، بل و مس الأمانة العلمية و خرج عن أصول و مناهج البحث العلمي. فعند الكتابة وجب التدقيق ، هل من اللازم الاستعانة بفكرة الآخر و تدوينها في البحث كما

وردت و عندها سيكون أمام اقتباس حرفي و مباشر أم أن الألفاظ المستعملة للباحث و الفكرة لصاحب المرجع.

الاقتباس الحرفي أو المباشر يعني أن الباحث ينقل أو يدون معلومة وردت في مرجع كما ذكرها صاحبها أي كما وجدها دون زيادة أو نقصان ، فلم يتصرف في الألفاظ و تراكيب الجمل ، تاركا الصياغة كما ذكرها صاحب المرجع.

مواضع الاقتباس الحرفي:

يُستعمل الاقتباس الحرفي في مجال العلوم القانونية عادة في الحالات التالية :

- حالة الاستدلال بنص رسمي: و قد يتعلق بنص معاهدة دولية أو نص دستوري أو نص قانون عضوي أو عادي ..... . حيث يتعين على الباحث كتابة النص القانوني كما ورد في الوثيقة ، حتى لا يُبالغ فيما بعد في تفسير النص حال مباشرة عملية التحليل على نحو قد يُخالف مضمونه و ألفاظه. لذا وجب ذكر النص كما ورد حرفيا ، و بين إشارة دالة على ذلك ، ليترك فيما بعد للقارئ حرية الاقتناع بتحليل صاحب البحث ، أو عله يتخذ موقفا أخر فيُفسر النص خلاف ما ذهب إليه الباحث.
- حالة الاستدلال بقرار قضائي: يستعمل الباحث في مجال القانون القرارات القضائية الصادرة عن الهيئات القضائية العليا لبلده أو لدولة أجنبية . فيتعين عليه أن يسوق القرار و يذكره بألفاظه دون التصرف فيه ، و هذا حتى لا يُحمل القرار في مرحلة التحليل أكثر مما يحمل.
- حالة الاستدلال بآراء الآخرين: قد يتأثر الباحث بتعريف معين لمسألة قانونية أو مصطلح تناوله بالبحث ، فعليه في هذا الموضع أن يستعمل أسلوب الاقتباس الحرفي فيسوق بأمانة ما وجده في المرجع دون زيادة أو نقصان مع ذكر الإشارة الدالة على الاقتباس الحرفي أي بين قوسين أو مزدوجتين ، ثم يضع بعدها رقما تسلسليا يُحيل للهامش لمعرفة مصدر المعلومة.

ب-الاقتباس غير المباشر:

يُقصد به أن يأخذ الباحث الفكرة من مرجع يُشير إليها بعباراته الخاصة ، حيث يكون صاحب التراكيب اللفظية. وفي هذا الصدد، يُنصح باعتماد القراءة الجيدة و المركزة لفهم آراء الآخرين، و حتى لا يخرج الباحث عن المعنى الموجود في سياق الفكرة الأصلية التي تأثر بها.

إن الاقتباس غير المباشر يحتوي على جهد الباحث ، و يُبين شخصيته، و هذا لا يعني أنه لم يعتمد على الغير ، بل اعتمد عليه اعتمادا غير مباشر ، فوجب الإشارة للمرجع لبيان أمانة الباحث من جهة ، و لتطبيق قواعد منهجية البحث العلمي من جهة أخرى.

ج- الاقتباس المتقطع

أحيانا يضطر الباحث إلى عدم الإشارة لفكرة أو عبارة طويلة ، فيلجأ لقطع بعض الألفاظ الواردة في المرجع الأصلي ، و مثال ذلك إذا وجد الباحث نفسه أمام فكرة أوردها صاحبها في نصف صفحة أو أكثر فلو اقتبسها كاملة كما وردت ، سيتعرض دون شك لانتقاد كونه بالغ في الاستناد على عبارات و ألفاظ الغير ، فله أن يستعمل أسلوب الحذف، فيحذف عبارات و يُبقي أخرى حسب ما يستحقه في مجال الاستدلال شريطة الإشارة للعلامة الدالة على ذلك و هي النقاط.

د- الاقتباس في الهامش

قد الباحث نفسه أمام فكرة ذات قيمة علمية ، غير أن ادراجها في المتن قد يكون محل انتقاد ، كونه أسهب في نقطة لا علاقة لها بموضوعه، فلا بأس هنا من ذكرها في الهامش.